

الصحفيون في المواقع الإلكترونية بالجزائر

-دراسة حالة موقع أوراس

*(Journalists in Algerian Online Media:
A Case Study of the Awras Platform)*محمد لعلامة¹¹ كلية علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، laalamamohamed@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/05/26

تاريخ الإستلام: 2025/04/14

ملخص:

يشهد الإعلام الرقمي في الجزائر توسعاً ملحوظاً، مدفوعاً بالإقبال المتزايد من مختلف فئات المجتمع، مما أثار تساؤلات لدى الباحثين والمختصين حول هوية الصحفيين المنتجين للأخبار في هذه المنصات، ويهدف هذا البحث إلى تحليل واقع الإعلام الرقمي الجزائري من خلال دراسة منصة "أوراس" كنموذج بارز، وذلك بالنظر إلى أساليبها المتنوعة في معالجة الأخبار، كما يسعى إلى تسليط الضوء على طبيعة عمل القائمين بالاتصال، والظروف المهنية، ومدى التزامهم بالمعايير المهنية والأخلاقية في إنتاج المحتوى الإعلامي بالاعتماد على المقابلات مع رؤساء تحرير وصحافيين، بالإضافة إلى أداة الملاحظة.

كشفت نتائج البحث أن العوامل المهنية التي تحيط بالصحافي، إلى جانب دخول أفراد غير مؤهلين إلى مجال الصحافة الرقمية، تؤثر بشكل مباشر على مصداقية وجودة المحتوى الإعلامي. الكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي؛ القائم بالاتصال؛ منصة أوراس؛ بيئة العمل الصحفي.

Abstract:

Digital media in Algeria is expanding rapidly, driven by increasing public engagement. This has raised questions about the identity of journalists producing news content on these platforms.

This study analyzes the reality of digital journalism in Algeria through a case study of the "Awras" platform, focusing on its news production methods.

It also explores the work conditions of media practitioners and their adherence to professional and ethical standards.

Based on interviews with editors and journalists, as well as direct observation, the study finds that professional challenges and the presence of unqualified individuals significantly affect the credibility and quality of digital media content.

Keywords: Awras platform; digital media; electronic journalism; media practitioners; newsroom environment.

1. مقدمة

يشهد الإعلام الرقمي انتشارا لافتا في السنوات الأخيرة، تماشيا مع توجه فئات واسعة من الجمهور نحو الوسائط الإلكترونية على حساب وسائل الإعلام التقليدية، نجم عنه ظهور أكثر من 140 موقعا إلكترونيا في الجزائر. وقد عززت وعود الحكومة والأزمة الصحية هذا التوجه، بإعلان وزارة الاتصال إعطاء الأولوية للصحافة الإلكترونية مستقبلا، وتأثير جائحة كورونا على الكثير من الصحف الورقية التي اضطرت إلى تعليق أو تقليص طباعة أعدادها وتحول بعضها نحو مواقع إلكترونية.

ولا شك أن الإعلام الرقمي اليوم أصبح المصدر الأول للأخبار في الجزائر، فتشير إحصاءات وزارة الاتصال إلى أن 70 بالمئة من الجزائريين يصلون إلى الأخبار باستعمال الوسائل الإلكترونية، لما تتميز به الوسائل الإلكترونية من سرعة في إيصال الخبر وإتاحة خاصية التفاعلية مع الجمهور إضافة إلى مساحة الحرية المتاحة مقارنة بالإعلام التقليدي. لكن الرهان الكبير الذي يواجه الإعلام الإلكتروني في الجزائر في ظل تنامي المواقع الإلكترونية هو التقيد بأخلاقيات المهنة، والالتزام بالمصداقية والاحترافية في معالجة الأخبار، لاسيما أن كثيرا من المختصين والعاملين في القطاع دقوا ناقوس الخطر بشأن بث بعض المنصات الإلكترونية محتوى هزيل لا يرقى إلى الإعلام لتلبية لرغبات الجمهور بحجة أن "الجمهور يريد هذا".

وتعد "أوراس" من بين المنصات الناشئة البارزة في الجزائر، لما تقدمه من خدمة إخبارية بقوالب جديدة وغير مسبقة في الجزائر، منها النشرة الرقمية والبودكاست والقصص المصورة والفيديو الرقمي، وهو ما جعلها تتميز عن المنصات الأخرى وتحقق أرقاما لافتة في عدد الزيارات ومشاهدات الفيديو.

ولذلك، حاولنا معرفة هوية الصحفيين المنتمين إلى المواقع الإلكترونية بالجزائر من خلال نموذج منصة أوراس. وفي ظل غياب دراسات ميدانية كافية حول الخصائص السوسيو مهنية للصحفيين العاملين في الإعلام الرقمي بالجزائر، يصبح من الضروري طرح السؤال الجوهرى:

من هو الصحفي العامل في المنصات الرقمية الجزائرية؟

وهو سؤال يتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية المرتبطة بالسن، والتكوين، والتخصص، والخبرة، وظروف العمل، ونمط التوظيف، ومدى تأثير هذه العناصر مجتمعة على جودة المحتوى الإعلامي.

أولا: أهمية موضوع القائم بالاتصال في الإعلام الرقمي بالجزائر

تُعد دراسة القائم بالاتصال (Gatekeeper) أحد المحاور الجوهرية لفهم الممارسة الإعلامية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي فرضتها البيئة الرقمية. فمع توسع الإعلام الرقمي في الجزائر، لم تعد الإشكاليات المطروحة ترتبط فقط بتكنولوجيا النشر أو بسلوك الجمهور، بل أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بالفاعل الإعلامي نفسه، أي الصحفي أو المنتج للمعلومة داخل هذه المنصات.

وفي هذا السياق، تزداد أهمية تسليط الضوء على هوية القائم بالاتصال، من حيث تكوينه، خبرته، وظروف عمله، نظرا لكونه العنصر الذي يختار، ويحرر، ويقدم المحتوى الإعلامي للجمهور، وبالتالي فإن أي خلل في هذا المستوى ينعكس بالضرورة على مصداقية المادة الصحفية وجودتها.

ويزداد هذا البُعد أهمية في الحالة الجزائرية، حيث تشهد الساحة الإعلامية الرقمية نمواً كبيراً وغير منظم في كثير من الأحيان، مما يدفع إلى ضرورة تحليل البنية المهنية للقائمين بالاتصال داخل هذه الفضاءات الإعلامية الجديدة، خاصة في ظل غياب دراسات كافية حول خصائصهم السوسيو مهنية.

وانطلاقاً من هذا المنظور، يكتسي موضوع القائم بالاتصال في الإعلام الرقمي بالجزائر أهمية بالغة للعديد من الأسباب، حاولنا أن نرصد أبرزها كما يلي:

1. السياق العام لنمو الإعلام الرقمي في الجزائر

شهد الإعلام الرقمي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة توسعاً متسارعاً، ساهمت فيه عدة عوامل موضوعية وتقنية. فقد أصبح الإعلام الاجتماعي، على وجه الخصوص، أحد أبرز مكونات المشهد الإعلامي، بما يتيح من أدوات تواصل مباشر وسريع مع الجمهور. كما أن المكانة التي بات يحتلها الإعلام الرقمي على حساب الإعلام التقليدي، نتيجة هجرة عدد من وسائل الإعلام الورقية نحو النشر الإلكتروني، تُعد مؤشراً واضحاً على التحول في بنية النظام الإعلامي الجزائري.

وتُعزز هذه التحولات الخصائص المميزة للإعلام الجديد، مثل سرعة نقل الخبر، وإمكانية التفاعل الفوري مع المحتوى، وحرية التعبير، فضلاً عن إمكانية تعديل المنشورات أو حذفها عند الضرورة. وقد واكب هذا التطور دعم حكومي ملحوظ، تمثل في إعلان السلطات الجزائرية نيّتها إعطاء الأولوية للصحافة الإلكترونية، خاصة في ظل تنامي عدد المواقع الإخبارية، الذي بلغ أكثر من 140 موقعاً.

كما كان لجائحة كورونا أثر بالغ على هذا التحول، حيث اضطرت أكثر من 60 صحيفة ورقية إلى تعليق طباعتها، وتحولت العديد منها إلى النشر الرقمي، وهو ما رافقه تراجع في سحب الصحف الورقية بنسبة 80% بين عامي 2010 و2018. ونتيجة لكل ما سبق، أصبح الإعلام الرقمي المصدر الأول للأخبار لدى شريحة واسعة من الجزائريين، إذ تُشير الإحصائيات إلى أن 70% من المواطنين يعتمدون على الوسائل الإلكترونية لمتابعة الأخبار، في حين أصبحت فضاءات الإعلام الرقمي منصات نشطة للتعبير عن الرأي حول القضايا الراهنة.

2. تحديات الإعلام الرقمي وقيم المهنة الصحفية

ورغم هذا التوسع اللافت في استخدام الإعلام الرقمي، فإن عدداً من التحديات ما يزال يُهدد المعايير المهنية والأخلاقية التي يفترض أن تضبط الممارسة الصحفية. فقد تحولت بعض المنصات الرقمية إلى فضاءات لبث الشائعات، والتركيز على الجوانب المثيرة والفضائحية من حياة الأفراد، ما يُشكّل خطراً مباشراً على القيم المجتمعية والمهنية. ومن الملاحظ أيضاً أن بعض الصحفيين العاملين في هذه المنصات انزلقوا إلى تقديم محتوى هزيل لا يرقى إلى مستوى الرسالة الإعلامية، تحت مبرر "الجمهور يريد هذا"، في تجاهل واضح لمبدأ الارتقاء بالذوق العام وتوجيه الجمهور نحو المعرفة والنقاش البناء.

وانطلاقاً من هذا السياق، تبرز أهمية تسليط الضوء على النماذج الإعلامية الرقمية الجادة التي تسعى إلى التميّز المهني، ومن هنا جاء اختيار منصة "أوراس" كنموذج للتحليل في هذه الدراسة، لكونها تمثل تجربة ناشئة تحاول فرض نفسها ضمن هذا الفضاء الرقمي المتزاحم، من خلال تقديم محتوى إخباري يزواج بين الحداثة والمهنية. ولا شك أن هذا الموضوع يزداد أهمية إذا سلطنا الضوء على منصة رقمية ناشئة تبحث عن حجز مكانة لها وسط هذا التهاافت الواسع على الفضاء الرقمي، ولذلك ركزنا في بحثنا هذا على منصة "أوراس".

ثانياً: لمحة تعريفية ودراسة تحليلية للملامح الاحترافية والمصادقية

تعدّ أوراس منصة رقمية جزائرية خاصة حديثة النشأة، مقرها في الجزائر ولا علاقة لها بأي قناة تلفزيونية تحمل الاسم نفسه (حسب تعريف المنصة بصفتها في موقع فيسبوك)، تقدّم خدمة إخبارية بقوالب متنوعة، شعارها "الخبر قمة والرأي قيمة"، وتشغل قرابة 20 شخصا من بينهم 9 صحفيين.

تأسست في نوفمبر 2019، وأصبحت في ظرف وجيز المنصة الأسرع نمواً في الجزائر، بحيث وضع موقع "أليكسا" المتخصص في إحصائيات وترتيب المواقع الإلكترونية، موقع "أوراس" في المرتبة السابعة (07) ضمن المواقع الإخبارية الجزائرية، خلف مواقع إخبارية قديمة في مجال الإعلام بالجزائر يزيد عمرها عن 15 سنة (alexa، 2021). وتشير إحصائيات "غوغل أناليتكس" نشرها موقع "أوراس"، إلى أن عدد الزيارات لموقع "أوراس" يقترب من 2.5 مليون شهرياً (بلوناس، 2021).

وتملك "أوراس" صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر" و"أنستغرام" و"باز" إضافة إلى موقع "يوتيوب"، وقد نجحت صفحة أوراس على موقع فيسبوك بعد أقل من عامين فقط من إنشائها، من استقطاب مليون متابع، وهو رقم لافت مقارنة مع منصات رقمية أخرى في الجزائر أكثر أقدمية. ويمكن تفسير هذا النمو السريع لمنصة أوراس، بعوامل ساعدت على بروزها في ظرف عامين إلى جانب عديد الخصائص التي تتميز بها المنصة، تجسد بعض ملامح الاحترافية والمصداقية، تتمثل فيما يلي:

- حرصت منصة أوراس مع انطلاقها على تقديم مضمونها الإخباري في قوالب فنية مبتكرة وغير مسبقة في الجزائر، منها النشرة الرقمية والبودكاست والقصص المصورة والفيديو الرقمي، وهو ما جعلها تتميز عن المنصات الأخرى.
- ما يميز المنصة هو الفيديو الرقمي الإخباري والمعرفي، الذي يركز على إيصال المعلومة بسرعة وببساطة وهو ما يتلاءم مع ما يحتاجه جمهور المنصات الرقمية (المنصة حصدت قرابة 320 مليون مشاهدة على مختلف المنصات في عام 2020).
- الحرص على التجديد المستمر: عملت إدارة أوراس على إطلاق نسخة جديدة وحديثة من الموقع، كما أن هناك مشروع لإطلاق قناة إذاعية، فضلاً عن التجديد المتواصل في المحتوى المقدم لجمهور المنصة، والتركيز على خلق هوية بصرية مختلفة عن باقي المنصات والعمل على ترسيخها في ذهن المتلقي.
- نمط العمل: الحرص على التنسيق والعمل الجماعي بين الصحفيين أو التقنيين لأن العمل خلال عدة فترات لاسيما خلال انتشار جائحة كورونا وشهر رمضان يتم عن بعد عبر الاستعانة بتطبيقات عدة منها تطبيق ديسكورد الذي يعد بمثابة قاعة تحرير رقمية، يتم فيه تقديم الاقتراحات من الصحفيين ومناقشتها مع رؤساء التحرير والإطلاع عليها في بعض الأحيان قبل نشرها، إضافة إلى تطبيق "زوم" لعقد الاجتماعات الدورية بانتظام من أجل الوقوف على نقاط القوة والخلل وتقديم توجيهات.
- تحفيزات مادية: تخصص منصة أوراس تحفيزات مادية شهرية للصحفيين والتقنيين الذين يتميزون في عملهم اليومي وتحصد أعمالهم (أخبار ومقالات) قراءات عالية ونسب مشاهدة مرتفعة (فيديو)، وهذه الميزة تخلق حالة من التنافس وتدفع الصحفيين لبذل مزيد من الجهد من أجل تقديم الأفضل للمنصة.
- العناية باللغة العربية: تحرص منصة أوراس على العناية باللغة العربية في المادة المنتجة سواء في المقالات أو القصص المصورة، عبر توجيه ملاحظات وتوجيهات للصحفيين، والمراجعة المستمرة للأعمال المنجزة من قبل المدقق اللغوي، إضافة إلى تخصيص الإدارة للصحفيين أبرز الأخطاء الشائعة في اللغة بوسائل الإعلام حتى يتجنبون الوقوع فيها.
- التأكد من صحة الخبر: تشدد منصة أوراس على الصحفيين التأكد من صحة الخبر ومن مصدره قبل نشره، مع مراعاة السرعة وتجنب التسرع في النشر (بلوناس، الأسرع نمواً في الجزائر.. موقع أوراس ضمن العشرة الأوائل، 2021).

○ الاستمرارية: تقدم منصة أوراس الخدمة للمتلقي بشكل مستمر بداية من الساعة صباحا إلى غاية منتصف الليل، عبر نشر أخبار بالموقع وقت وقوعها ثم مشاركتها مع جمهور المنصة عبر صفحاتها بمواقع التواصل الاجتماعي بمعدل خبرين على الأقل كل ساعة إضافة إلى قصة خبرية مصورة على رأس كل ساعة.

ثالثا: هوية الصحفيين العاملين بالمواقع الإلكترونية (أوراس نموذجاً):

1. الخصائص السوسيو مهنية للصحفيين

مع تنامي حضور الإعلام الرقمي وتوسّع تأثيره، تزداد الحاجة إلى دراسة الخصائص الاجتماعية والمهنية للقائمين على هذا النوع من الإعلام، خاصة في ظل النقص الملحوظ في البحوث الميدانية التي تتناول هذه الفئة في السياق الجزائري. ومن هنا تنبع أهمية طرح السؤال المحوري الذي تنطلق منه هذه الدراسة: من هو الصحفي العامل في المنصات الرقمية الجزائرية؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية المرتبطة بالسن، والتكوين، والتخصص، والخبرة، وظروف العمل، ونمط التوظيف، ومدى تأثير هذه العناصر مجتمعة على المحتوى الإعلامي.

1.1 النوع:

تشير دراسات كثيرة إلى أن مهنة الصحافة تتجه إلى التأنيث، ولم تعد مهنة ذكورية (زوال الهيمنة الذكورية والنظرة التقليدية للمرأة)، ففي فرنسا على سبيل المثال يؤكد الباحث في سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري ريمي ريفل أن "مهنة الصحافة التي بقيت لمدة طويلة تحت سيطرة الذكور والأغلبية، بدأت تتأثت تدريجياً" (بوجمعة، 2008).

ويوجد في منصة أوراس على سبيل المثال 50 بالمئة تقريبا من الصحفيين إناث، ونفس النسبة من الذكور، ويمكن تفسير ذلك بتزايد خريجي الإعلام من فئة الإناث، وطبيعة العمل في المواقع الإلكترونية التي غالبا ما تكون داخل المقر وأحيانا من البيت.

2.1 السن:

تُظهر المعطيات المتوفرة أن الغالبية العظمى من الصحفيين العاملين في المواقع الإلكترونية في الجزائر ينتمون إلى الفئة العمرية الشابة، إذ تتراوح أعمار الصحفيين في منصة "أوراس" - كنموذج للدراسة - بين 25 و35 سنة. ويمكن تفسير هذا المعطى بعدة عوامل، في مقدّمها الطابع الديناميكي للعمل في البيئة الرقمية، والذي يتطلب مستوىً عاليًا من النشاط، وسرعة في التحرير والتفاعل مع المستجدات، إلى جانب إتقان أدوات التكنولوجيا الحديثة.

كما أن اعتماد العديد من المنصات الرقمية على خريجي الجامعات الجدد يعزز من هذا التوجه، نظرًا لسهولة انخراطهم في بيئة العمل الجديدة وقابلية تأقلمهم السريع مع متطلبات الصحافة الرقمية. وتشير الأدبيات إلى أن المؤسسات الإعلامية الرقمية غالبًا ما تبحث عن كوادرات شابة تتمتع بالمرونة التقنية والقدرة على التعامل مع تعديدية المهام، وهي خصائص تُعد ضرورية في غرف الأخبار الإلكترونية (Singer, 2010).

3.1 نمط التوظيف:

يشكل نمط التوظيف في المؤسسات الإعلامية والمواقع الإلكترونية خصوصاً أحد الأسباب لابتعاد المؤسسات الإعلامية عن الاحترافية والمصداقية، خاصة إذا علمنا أن النمط السائد في التوظيف هو المحسوبة أو المحاباة أو الوساطة على حساب الكفاءة.

فمعظم المواقع الإلكترونية لا تعلن عن تنظيم اختبارات لانتقاء الصحفيين، وتستعين في التوظيف على العلاقات والمحسوبة وهو ما يؤثر سلباً على مردود وصورة المؤسسة والمنتج النهائي المقدم للجمهور.

تعتمد منصة أوراس الإعلامية نمط توظيف يستند إلى آليات انتقائية متعددة تهدف إلى ضمان استقطاب صحفيين يمتلكون الكفاءة المهنية والمهارات التحريرية الملائمة لطبيعة عمل المنصة.

ومن بين أبرز هذه الآليات تنظيم اختبارات أداء (كاستينغ) يتم الإعلان عنها عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمنصة، إضافة إلى حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي. كما يتم أحياناً اعتماد أسلوب التوظيف القائم على الترشيح المباشر، حيث يلتحق بعض الصحفيين بالمؤسسة بناءً على توصيات أو علاقات مهنية مسبقة مع مسؤولي التحرير، وهو ما يعكس ثقة المؤسسة في الخبرات الصحفية المكتسبة لهؤلاء الأفراد

4.1 الخبرة:

تقول الباحثة والصحافية بموقع الشروق إلهام بوثليجي إن المواقع الإلكترونية في الجزائر تظل بعيدة كل البعد عن الاحترافية بسبب نقص الخبرة والتمرس لدى الصحفيين (بوثليجي، 2021).

تُظهر المعطيات المتوفرة حول الطاقم الصحفي في منصة أوراس أن غالبية الصحفيين العاملين حالياً أو الذين سبق لهم العمل في المنصة يمتلكون خبرة مهنية لا تقل عن خمس سنوات في مجال الإعلام. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هؤلاء الصحفيين سبق لهم العمل في مؤسسات إعلامية تقليدية، لاسيما القنوات التلفزيونية مثل التلفزيون العمومي الجزائري، دزير تي في، الشروق تي في، وبور تي في، قبل انتقالهم إلى المنصة الرقمية.

وتُعد هذه المعطيات مؤشراً دالاً على التحول التدريجي للإعلاميين من المنصات التقليدية إلى الفضاءات الرقمية، كما تساهم في تفسير وتبرير النمو السريع الذي شهدته منصة أوراس، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه الخبرة المهنية في تعزيز جودة الأداء الإعلامي وتطوير المحتوى الرقمي.

5.1 المستوى التعليمي:

يُعد المستوى التعليمي للصحفيين من العوامل المؤثرة في جودة المحتوى الإعلامي الرقمي. وتشير الملاحظات العامة إلى أن غالبية الصحفيين العاملين في المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية هم من خريجي التعليم العالي، رغم وجود استثناءات تتمثل في صحفيين لا يحملون شهادات جامعية، وبعضهم يشغل مناصب قيادية على مستوى التحرير.

ويُطرح في هذا السياق إشكال يتعلق بمدى انعكاس المستوى الأكاديمي للمشتغلين في الحقل الإعلامي على نوعية المضامين المنتجة، إذ يصعب تصور إنتاج محتوى راقٍ يستجيب لتطلعات الجمهور في ظل ضعف الخلفية العلمية أو المعرفية للقائمين عليه. وفي حالة منصة أوراس، تُظهر المعطيات المتاحة أن جميع الصحفيين العاملين بها يتمتعون بمستوى تعليمي جامعي، بل إن عدداً منهم حاصل على شهادات عليا تفوق مستوى الليسانس، ما يعزز من قدرة المنصة على إنتاج محتوى احترافي يواكب المعايير المهنية والمعرفية المطلوبة في الإعلام الرقمي المعاصر.

6.1 التخصص:

تُعد مسألة التخصص الأكاديمي للصحفيين من الإشكاليات المتكررة في الوسط الإعلامي، ليس فقط في الجزائر، بل على الصعيد العالمي، حيث تشهد المؤسسات الإعلامية انخراط خريجين من تخصصات متعددة في العمل الصحفي.

وعلى الرغم من أن هذا التنوع قد يُضفي أحياناً قيمة مضافة من حيث تنوع الخلفيات المعرفية، إلا أن غياب التكوين الأكاديمي المتخصص في الصحافة لدى بعض المنتسبين للمجال غالباً ما يؤدي إلى ضعف في التمكن من أساليب وفنيات التحرير، وقصور في فهم معايير انتقاء الأخبار والقيم الخبرية، ما قد ينعكس سلباً على جودة المحتوى المقدم للجمهور، إذ يُلاحظ أن بعض المواد الإعلامية قد تفتقر إلى الشمولية أو تُصاغ بأسلوب لا يتماشى مع توقعات المتلقي ومعايير الكتابة الإعلامية.

أما في حالة منصة أوراس، فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن جميع الصحفيين العاملين فيها، باستثناء حالة واحدة يحمل صاحبها شهادة في العلوم السياسية، هم من خريجي كليات الإعلام والاتصال، مما يمنحهم خلفية نظرية ومهارية تمكّنهم من إنتاج محتوى احترافي، سواء في ما يتعلق بفنيات التحرير لمختلف الوسائط، أو من حيث الالتزام بالقيم الخبرية وتقنيات التقديم الصحفي، لاسيما أن المنصة تعتمد كذلك على نشرات مصورة ضمن محتواها الرقمي.

7.1 ظروف العمل:

تُعد ظروف العمل التي يُمارس فيها الصحفي نشاطه داخل المؤسسات الإعلامية الرقمية من أبرز العوامل المؤثرة في جودة الإنتاج الصحفي ومصادقيته.

وتشمل هذه الظروف عدة جوانب أساسية، من بينها عدد ساعات العمل، وتوفر الإمكانيات التقنية والبشرية، ومستوى الحرية التحريرية، بالإضافة إلى الأجر وملكية المؤسسة الإعلامية. وتشير الدراسات إلى أن البيئة المهنية الضاغطة، خاصة في غرف الأخبار الرقمية، كثيراً ما تؤدي إلى ما يُعرف بـ"إجهاد الأخبار" (newsroom burnout)، الذي يرتبط بانخفاض جودة الإنتاج وتراجع الالتزام بالمعايير الأخلاقية (Beam, 2006).

كما يُكلف العديد من الصحفيين العاملين في المنصات الإلكترونية بمعدلات عمل مرتفعة، تصل أحياناً إلى ما لا يقل عن ثماني ساعات يومياً أمام أجهزة الحاسوب، في ظل تدفق متسارع للأخبار وغياب فترات كافية للتحقق والتدقيق، ما يؤدي إلى اشتغالهم تحت ضغط زمني ومهني كبير. ويُضاف إلى ذلك صعوبة الوصول إلى المعلومة، وتعرض بعضهم لأشكال من الرقابة التحريرية من قبل رؤساء التحرير أو مالكي المنصة، الأمر الذي قد يُقيد حرية المعالجة الصحفية ويحدّ من استقلاليتهم المهنية (Hanitzsch T., 2012).

وتُفرز هذه الظروف مجتمعة تحديات حقيقية تمس جودة المنتج الإعلامي، إذ قد تُفضي إلى إنتاج أخبار تفتقر إلى العمق، وتخلو من الموضوعية والمصداقية، بل قد تتسم أحياناً بالتحيز. ومن ثم، فإن بيئة العمل غير المهيأة بشكل مهني تُسهم في إضعاف أداء الصحفيين، وتؤثر سلباً على التزامهم بالمعايير المهنية والأخلاقية المطلوبة في العمل الصحفي.

فالظروف التي يعمل فيها الصحافي في المواقع الإلكترونية ليست مهيأة لتقديم منتج راق إلى الجمهور، وتولد له الضغط اليومي الذي يفقده التركيز ويدفعه للتساهل مع العمل الصحفي (بوزار، 2021).

8.1 التكوين:

يمثل التكوين المستمر أحد الأعمدة الأساسية لضمان الاحترافية والمصداقية في العمل الصحفي، إذ تُعد برامج التدريب الممنهج وسيلة فعالة لتعزيز قدرات الصحفيين في التمييز بين الخبر والرأي، والالتزام بالموضوعية والحياد والنزاهة، بالإضافة إلى تمكينهم من التفاعل مع مختلف الأجناس الصحفية بالشكل المهني المطلوب. وتشير الأدبيات إلى أن غياب التكوين أو ضعف مستوياته قد يؤدي إلى إنتاج محتوى إعلامي لا يرقى إلى المعايير المهنية، بل قد يندرج أحياناً ضمن إطار الشائعات أو المواد الترويجية غير المحققة (Plaisance، 2000).

وتزداد أهمية التكوين في السياق الرقمي المعاصر، حيث لم يعد الصحفي مطالباً فقط بإتقان تقنيات التحرير الصحفي، بل بات ملزماً كذلك بمواكبة التحولات التكنولوجية وفهم أدوات النشر الرقمي واستراتيجيات التفاعل مع الجمهور على المنصات الرقمية المختلفة (Singer J، 2010).

ورغم أهمية التكوين، لا تزال العديد من المؤسسات الإعلامية في الجزائر تُقصر في ضمان هذا الحق للصحفيين، على الرغم من أن القانون العضوي للإعلام رقم 05-12 المؤرخ في 12 يناير 2012، ينص صراحة في مادته 129 على أن: "يجب على المؤسسات الإعلامية أن تخصص سنوياً نسبة 2% من أرباحها السنوية لتكوين الصحفيين وترقية الأداء الإعلامي". وتُعد هذه المادة القانونية اعترافاً بأهمية التكوين كركيزة لتطوير المهنة وضمان الجودة والمهنية.

وفي هذا الإطار، تبرز تجربة منصة أوراس كمثال جدير بالاهتمام، حيث خضع جميع الصحفيين العاملين بها إلى دورات تدريبية متخصصة تناولت أساليب الكتابة والنشر الرقمي عبر الموقع والمنصات الاجتماعية، فضلاً عن التكوين في فنيات إنتاج الفيديو الرقمي، والقصص المصورة القصيرة، والنشرات المصورة، وهو ما يعكس التزام المنصة بتأهيل صحفييها وفقاً لمتطلبات الإعلام الرقمي الحديث.

9.1 السياسة التحريرية:

تُعد السياسة التحريرية في المؤسسات الإعلامية عاملاً حاسماً في تحديد مستوى المصداقية والحياد في معالجة الأخبار، غير أنها غالباً ما تتأثر بتوجهات ومصالح ملاك وسائل الإعلام، مما يضع المصداقية الإعلامية في موضع اختبار دائم، خاصة في السياقات التي تتطلب التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية من جهة، والمعايير المهنية من جهة أخرى. وتشير دراسات عدة إلى أن الملكية الإعلامية تُعد من أبرز العوامل التي تؤثر في استقلالية الخط التحريري، حيث تزداد احتمالية الانحياز السياسي أو الأيديولوجي تبعاً لمصالح الممولين أو الجهات المالكة (Djankov، 2003).

ويُظهر الواقع الإعلامي في المنطقة المغاربية، وبخاصة في الجزائر، أن عدداً كبيراً من وسائل الإعلام وقعت في فخ الاستقطاب السياسي، سواء من خلال مساندتها للسلطة الحاكمة أو انحيازها للمعارضة، وهو ما يتجلى بوضوح خلال فترات الأزمات، إذ تتحول الوسائل الإعلامية إلى فاعل ضمني في الصراع السياسي، كما هو الحال في التوترات بين الجزائر والمغرب، حيث تُعالج الأحداث من منظور يتجاوز الإخبار إلى التموقع داخل الاصطفاف السياسي.

وفي هذا السياق، تُعد منصة أوراس مثالاً على المنصات الإعلامية التي تتأثر نسبياً بالمناخ السياسي السائد وخطاب السلطة، خاصة وأن استمرارية وجودها مرهونة جزئياً بمدى توافقها مع البيئة السياسية والإعلامية التي تنشط فيها. غير أن المنصة تسعى، بحسب ما تشير إليه ممارساتها التحريرية، إلى الحفاظ على درجة من الحياد والابتعاد عن الاصطفاف السياسي المباشر، وذلك من خلال توجهات تحريرية تؤكد على أهمية الالتزام بالمعايير المهنية أثناء عملية انتقاء الأخبار وصياغتها، بما يُسهم في ترسيخ قدر من الموضوعية في التغطية الإعلامية اليومية.

10.1 مصادر الخبر:

يمثل الحق في الوصول إلى مصادر الخبر أحد الحقوق الأساسية المكفولة للصحفي بموجب التشريعات الوطنية، لما له من دور محوري في ضمان تدفق المعلومات وتعزيز حق المواطن في الإعلام. وقد نصّت المادة 83 من القانون العضوي للإعلام رقم 05-12 الصادر سنة 2012 على ما يلي: "يجب على كل الهيئات والإدارات والمؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام، وفي إطار هذا القانون العضوي والتشريع المعمول به." غير أن الواقع المني يكشف عن تحديات جمة يواجهها الصحفيون في ممارسة هذا الحق، إذ غالبًا ما يصطدمون بعراقيل بيروقراطية أو تضحيقات سياسية تحدّ من قدرتهم على النفاذ إلى المعلومة من مصادرها الرسمية.

وفي ظل هذا الوضع، يلجأ بعض الصحفيين إلى اعتماد مصادر غير رسمية، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يُعرضهم لخطر نشر معلومات غير دقيقة، ويقوّض بذلك مصداقية المؤسسة الإعلامية التي ينتمون إليها. وفي هذا الإطار، يؤكد كمال بوزار، رئيس تحرير موقع "دزاير توب" سابقا، أن 'أكبر إشكال يعترض الاحترافية ويمس بمصداقية المواقع الإلكترونية حاليًا هو أن الكثير من الصحفيين ينقلون الأخبار عن مصادر غير رسمية، أحيانًا تكون مواقع التواصل الاجتماعي، دون التأكد من صحتها'، مضيفًا أن 'هذه المواقع كوّنت ثقافة الاتكالية لدى الصحفيين، فباتوا يعتمدون على النسخ واللصق من الشبكات الاجتماعية أو وكالات الأنباء بدلًا من النزول إلى الميدان لتغطية الأحداث واستقاء الأخبار من مصادرها الأصلية (بوزار، مقابلة، 2021).

في المقابل، تسعى بعض المنصات الإعلامية الرقمية إلى كبح هذا التوجه، من خلال فرض معايير صارمة في التعامل مع الأخبار والمصادر. وتُعد منصة 'أوراس' نموذجًا لهذا التوجه، حيث تلتزم إدارتها بإلزام الصحفيين بالتثبت من صحة المعلومات والإشارة إلى مصادرها عند النشر، مع منع تداول أي خبر لم يتم التأكد من موثوقيته، باستثناء حالات نادرة تفرضها الضرورة التحريرية. ويُبرز هذا السلوك التنظيمي وعيًا بأهمية الحفاظ على مصداقية المنصة واستقلاليتها في بيئة رقمية تتسم بكثرة المعلومات وتضاربها (بلوناس، مقابلة، 2021).

11.1 الاطلاع على القوانين والتشريعات الإعلامية:

تقتضي الممارسة الإعلامية الاطلاع على مختلف القوانين المنظمة لمهنة الإعلام أو لها علاقة بالإعلام، كي يتفادى الصحافي الوقوع في المحذور وتُسلط عليه العقوبة، وضمانًا أيضًا للحقوق التي تتيحها له هذه النصوص القانونية.

فقد يفقد الصحافي الحق في التأمين والحماية الاجتماعية والترقية والتكوين والأجر والحرية والوصول إلى مصادر الخبر وحماية مصادر خبره وغيرها من الحقوق إذا لم يكن على دراية بها، فلا يمكن الحديث عن صحافي محترف يجهد مضامين القوانين المنظمة للإعلام.

رابعًا: ضوابط الإعلام الرقمي في الجزائر: فجوة التطبيق بين النصوص القانونية والواقع المني

تشير الأطر القانونية المنظمة للإعلام في الجزائر إلى جملة من المبادئ والضوابط التي تحكم العمل الصحفي، بما في ذلك تحديد هوية الصحفي وبيان حقوقه وواجباته، إلى جانب وضع حدود تنظيمية واضحة لمهام المؤسسات الإعلامية بمختلف أشكالها، ومنها وسائل الإعلام الرقمية. غير أن الفجوة بين ما تقره هذه النصوص من مبادئ وما يُمارس فعليًا على أرض الواقع تظل واسعة، وفق ما يقر به العديد من المهنيين والباحثين في المجال الإعلامي.

وفي هذا السياق، يرى الباحث عبد الرحمن عزي أن مفهوم الحرية في التشريعات الإعلامية المحلية غالبًا ما يُطرح كمجرد شعار، إذ يقبّد ضمن تلك القوانين بشروط عامة مثل الحفاظ على الأمن الوطني أو حماية المصلحة العامة، وهي

شروط فضفاضة تتيح للسلطة هامشاً واسعاً في تقييد حرية التعبير، حيث يقول: "أما كلمة الحرية، لوصفها كلمة مجردة، فحاضرة في تلك القوانين وتأتي مقيدة باعتبارات يصعب تحديدها بمنطق القانون (...) فيترك هذا الباب (الأمن والمصلحة) مفتوحاً بحيث يمكن نظرياً أن يشمل أي شيء" (عزي، 2014).

وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-332، الصادر في العدد 70 من الجريدة الرسمية بتاريخ 22 نوفمبر 2020، ليشكل أول نص قانوني يُنظم بشكل مباشر وسائل الإعلام الإلكترونية في الجزائر. ذلك أن هذه الوسائل، قبل صدور هذا المرسوم، كانت تُدار غالباً من الخارج دون أن تخضع لأي ضوابط قانونية، مما فتح المجال أمام ما يُعرف بـ"الدخلاء على المهنة" لاستغلال هذه المنصات لأغراض تتنافى مع أخلاقيات المهنة، كالمساومة والابتزاز بغرض الحصول على تمويل مالي.

ويُعزى هذا الوضع إلى غياب نظام إشهاري منظم يدعم استمرارية المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى انعدام تشريع واضح يحدد المسؤولية المهنية ويُقنن حدود الممارسة الصحفية وضوابط النشر الرقمي، ما انعكس سلباً على مصداقية هذه الوسائل ومستوى احترافيتها (بوثلجي، مقابلة، 2021).

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الإعلام الصادر سنة 2012 ينص في مادته 66 على أن: "يمارس نشاط الإعلام عبر الإنترنت بحرية. ويخضع لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات، بإيداع تصريح مسبق من طرف المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت." وهو ما يُبرز استمرار العلاقة الإشكالية بين النصوص القانونية والتنظيم العملي للمهنة داخل الفضاء الرقمي.

على الرغم من أن القوانين الجزائرية تركز في ظاهرها مبدأ حرية التعبير والصحافة، إلا أن الواقع المهني يكشف عن ممارسة واسعة النطاق للرقابة الذاتية من قبل الصحفيين، نتيجة التخوف من إجراءات محتملة قد تتخذها السلطات ضدهم أو ضد المؤسسات الإعلامية التي ينتمون إليها، سواء عبر التوقيف الإداري أو التضييق الاقتصادي، لا سيما من خلال حرمان هذه المؤسسات من الإشهار العمومي. وقد شهدت الساحة الإعلامية الجزائرية في السنوات الأخيرة حالات عدة لتوقيف صحفيين ومؤسسات إعلامية، ما عزز مناخ الحذر وأنتج نوعاً من الرقابة الذاتية لدى العاملين في القطاع.

كما تنص المادة 113 من القانون العضوي للإعلام رقم 12-05 على أنه: "يجب على مدير جهاز الإعلام الإلكتروني أن ينشر في موقعه كل رد أو تصحيح فور إخطاره من طرف الشخص أو الهيئة المعنية". إلا أن تفعيل هذه المادة في الواقع يبقى محدوداً، إذ تُسجل حالات كثيرة لعدم الامتثال لها، إما نتيجة لجهل الصحفيين بمضمونها أو تهرباً من المسؤولية القانونية. وتُعد هذه الممارسة انتهاكاً صريحاً لأخلاقيات المهنة، لما تحمله من تداعيات تمس بمصداقية واحترافية القائم بالإعلام والمؤسسة الإعلامية ككل.

وللمقارنة، فإن التشريع الفرنسي يتعامل بصرامة مع هذا النوع من المخالفات، إذ يعتبر رفض نشر الرد أو التصحيح - رغم استيفائه لجميع الشروط القانونية - جنحة، ويعاقب عليها بغرامة قد تصل إلى 15,000 فرنك فرنسي، كما تنص على ذلك المادة 12 من قانون الصحافة الفرنسي.

من جهة أخرى، تهدف المادة 196 مكرر من قانون العقوبات الجزائري إلى الحد من انتشار الأخبار الزائفة، حيث تُعاقب "بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100,000 إلى 300,000 دج، كل من ينشر أو يروج عمداً، بأي وسيلة كانت، أخباراً أو أنباء كاذبة أو مغرضة يكون من شأنها المساس بالأمن العمومي أو النظام العام." غير أن غياب تعريف دقيق ومحدد لمفهوم "المعلومات الكاذبة" في القانون رقم 20-06 يمنح السلطات سلطة تقديرية واسعة، قد تُستخدم لتجريم المحتوى الإعلامي النقدي أو المثير للجدل، وهو ما يمثل تهديداً لحرية الصحافة والتعبير في الفضاء الرقمي.

II. الطرق والأدوات

اعتمد هذا البحث على منهج كفي يستند إلى دراسة حالة، تمثّلت في تحليل تجربة منصة "أوراس" كنموذج للإعلام الرقمي في الجزائر، مع الاستعانة بمصادر ميدانية لجمع البيانات اللازمة لفهم واقع الممارسة الصحفية في المنصات الرقمية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام الأداتين التاليتين:

- أداة المقابلة نصف الموجهة

أجريت مقابلات مباشرة وأخرى عبر الإنترنت مع مجموعة من الفاعلين الإعلاميين العاملين في منصات رقمية جزائرية، وهم: رؤساء تحرير وصحافيون في مواقع "أوراس"، "الشروق أونلاين"، و"دزايرتوب".

وقد هدفت المقابلات إلى استقصاء وجهات نظرهم حول واقع الصحافة الرقمية، تحديات المصادقية والاحترافية، وظروف العمل داخل هذه المنصات. تم تصميم الأسئلة بما يتناسب مع محاور البحث، مع الحفاظ على الطابع المفتوح الذي يسمح للمبحوثين بالتعبير بحرية عن تجاربهم ومواقفهم.

- أداة الملاحظة الميدانية

تم الاعتماد على الملاحظة غير التشاركية داخل موقع "أوراس" باعتباره نموذج الدراسة الأساسي، وذلك بهدف رصد ممارسات الصحفيين، أساليب التحرير، آليات النشر، ومدى احترام القيم المهنية أثناء العمل اليومي.

وقد مكّنت هذه الأداة من تتبّع آليات إنتاج المحتوى الصحفي في بيئته الطبيعية، وربطها بالسياق المؤسسي والمهني الذي يؤطرها.

هذا التعدد في الأدوات مكّن من بناء فهم معمق ومتكامل لواقع القائم بالاتصال في المنصات الرقمية الجزائرية، سواء من منظور الممارسة اليومية أو من زاوية التصورات الذاتية للصحفيين حول مهنتهم.

III. نتائج الدراسة

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج التي تبرز ملامح الواقع المهني للإعلام الرقمي في الجزائر، من خلال دراسة حالة منصة "أوراس"، ويمكن تلخيص أبرز هذه النتائج على النحو التالي:

- اتساع رقعة الجمهور الرقمي في الجزائر، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الإعلام الإلكتروني بات المصدر الأول للأخبار لدى نسبة كبيرة من الجزائريين، مدفوعاً بعوامل مثل التفاعلية والسرعة وإتاحة مساحة من حرية التعبير مقارنة بالإعلام التقليدي.

- غياب الاحترافية لدى عدد كبير من المنصات الإلكترونية الجزائرية، بسبب اعتمادها على عدد محدود من الصحفيين، وافتقارهم في أحيان كثيرة إلى التكوين الأكاديمي والخبرة المهنية اللازمة، فضلاً عن ظروف العمل الصعبة وغياب أنظمة واضحة للتوظيف.

- تشكّل منصة "أوراس" استثناءً نسبياً في المشهد الرقمي الجزائري، من حيث اعتمادها على صحفيين ذوي تكوين أكاديمي وخبرة مهنية معتبرة، والتزامها بالتحقق من الأخبار، وتحقيقها لمستوى عالٍ من الانتشار والتفاعل عبر المنصات الرقمية.

- بيّنت الدراسة أن العوامل المؤثرة على مصداقية المحتوى الرقمي تشمل: نمط التوظيف، الخبرة، المستوى التعليمي، التخصص الأكاديمي، ظروف العمل، التكوين، السياسة التحريرية، ومدى سهولة الوصول إلى مصادر الخبر.

- سجّلت الدراسة فجوة واضحة بين النصوص القانونية المنظمة للإعلام الرقمي والتطبيق العملي لها، حيث تُمارس الرقابة الذاتية من قبل الصحفيين بسبب مخاوف من العقوبات الإدارية والمالية، كما أن بعض المواد القانونية تُستعمل بمرونة واسعة قد تُقيد حرية التعبير.

- تعاني أغلب المواقع الإلكترونية الجزائرية من ضعف في تفعيل النصوص القانونية الخاصة بالتصحيح والرد، رغم وجود مواد قانونية صريحة تلزم بذلك، ما يؤثر على مصداقية المؤسسات الإعلامية المعنية.

- تبين أن الوصول إلى مصادر الخبر يمثل عائقًا حقيقيًا أمام الصحفيين، ما يدفع بعضهم للاعتماد على مصادر غير رسمية، كمنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يُضعف دقة الأخبار ويهدد مصداقية المؤسسات الإعلامية.

- أظهرت الدراسة اهتمام منصة "أوراس" بتكوين فريقها الصحفي باستمرار، من خلال التدريب على أساليب النشر الرقمي وفنيات تحرير الفيديو والنشرات المصورة، ما يُعزز التميز المهني ويقلل من الأخطاء التحريرية.

IV. خاتمة:

سعت هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع الإعلام الرقمي في الجزائر، من خلال دراسة حالة لمنصة "أوراس" كنموذج إعلامي رقمي ناشئ يسعى لترسيخ موقعه في الساحة الإعلامية الوطنية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإعلام الرقمي يشهد نموًا مطردًا في الجزائر، مدفوعًا بجماهيرية واسعة وتنامي واضح في اعتماده كمصدر رئيسي للمعلومات لدى مختلف فئات المجتمع، إضافة إلى اهتمام متزايد من قبل صنّاع القرار بهذا النمط الإعلامي الجديد.

غير أن هذا التحول نحو الإعلام الرقمي لم يواكبه تطور نوعي مماثل في البنية التنظيمية والمهنية للمنصات الإلكترونية، إذ لا تزال العديد من هذه المنصات تعاني من اختلالات بنيوية تعيق أداءها المهني. وقد تمثلت أبرز هذه التحديات في محدودية الموارد البشرية، وضعف آليات التكوين المستمر، وغياب معايير واضحة للتوظيف، إلى جانب عراقيل ترتبط بصعوبة النفاذ إلى مصادر الخبر، ومظاهر الرقابة المؤسسية والذاتية، فضلًا عن ضغوط العمل اليومية التي تؤثر سلبيًا على جودة الإنتاج الإعلامي.

في المقابل، برزت منصة "أوراس" كاستثناء نسبي في المشهد الإعلامي الرقمي الجزائري، حيث أظهرت الدراسة أن المنصة تعتمد على طاقم صحفي يتمتع بخبرة مهنية وتكوين أكاديمي عالٍ، وتولي أهمية واضحة للتحقق من صحة المعلومات، والالتزام بجودة اللغة العربية، مع تبنيها قوالب حديثة في إنتاج المحتوى الرقمي، مثل الفيديوهات القصيرة والبودكاست والقصص المصورة.

وعليه، تؤكد نتائج هذا البحث ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي للإعلام الرقمي في الجزائر، وضرورة الاستثمار في التكوين المهني المتواصل للصحافيين، وتوفير بيئة عمل ملائمة تضمن الحرية التحريرية وتحد من الضغوط المؤسسية. كما يوصى بضرورة سن تشريعات دقيقة تعزز من استقلالية هذه المنصات، وترسخ صحافة رقمية ذات مصداقية واحترافية قادرة على الاستجابة لتطلعات الجمهور في العصر الرقمي، مع الحفاظ على المبادئ الأخلاقية للمهنة الإعلامية.

بناءً على النتائج المستخلصة من الدراسة، نقترح جملة من الاقتراحات التي من شأنها تعزيز مصداقية واحترافية الإعلام الرقمي في الجزائر، خاصة على مستوى المنصات الإخبارية الإلكترونية:

- الارتقاء بمستوى التوظيف في المؤسسات الإعلامية الرقمية، من خلال الحرص على استقطاب صحفيين ذوي خبرة مهنية موثوقة، خصوصاً لشغل مناصب حساسة مثل رئاسة التحرير، مع مراعاة أولوية التوظيف لحاملي الشهادات الجامعية في تخصصات الإعلام والاتصال.
- تدعيم الإطار القانوني المنظم للإعلام الرقمي عبر إصدار نصوص تكميلية للمرسوم التنفيذي الحالي، بما في ذلك إنشاء سلطة ضبط خاصة بالصحافة الإلكترونية، وسن قانون ينظم الإشهار في الفضاء الرقمي لضمان الشفافية والاستقلالية المالية.
- إزالة الغموض عن بعض المواد القانونية التي تحتوي على مصطلحات عامة وفضفاضة، مثل "الأخبار الكاذبة" أو "المساس بأمن الدولة"، من خلال توضيح دلالاتها القانونية بشكل دقيق لتفادي التأويلات الواسعة التي قد تُستغل لتقييد حرية الصحافة.
- تشجيع تنوع مصادر التمويل للمواقع الإلكترونية، وعدم الاعتماد الحصري على الإشهار العمومي أو الدعم الحكومي، بما يعزز استقلالية المؤسسات الإعلامية ويحميها من الضغوط السياسية أو التجارية.
- تسهيل مهمة الصحفيين في الوصول إلى مصادر المعلومات الرسمية، من خلال تطبيق صارم للمقتضيات القانونية التي تضمن هذا الحق، بهدف الحد من لجوئهم إلى مصادر غير رسمية قد تمس بمصداقية المحتوى الإعلامي.
- إلزام المؤسسات الإعلامية الرقمية بتنظيم دورات تدريبية وتكوينية مستمرة لفائدة الصحفيين والتقنيين، مع وضع مخطط سنوي للتكوين بالتعاون مع معاهد متخصصة، لمواكبة تطورات المهنة وتحديات الصحافة الرقمية.
- تحسين مستوى اللغة العربية في المحتوى المنشور، من خلال إلزام المؤسسات بتوظيف مدققين لغويين لضمان جودة اللغة ومطابقتها للمعايير المهنية والأكاديمية.
- تطوير خدمات الإنترنت في الجزائر وتوفير تسهيلات تقنية لأصحاب المواقع الإلكترونية، بما يعزز جودة الإنتاج الإعلامي الرقمي وسرعة الوصول إلى الجمهور.
- مراجعة سياسات التوظيف المعتمدة في المؤسسات الإعلامية، بالتركيز على المعايير المهنية والشفافية والكفاءة، بدل الاعتماد على الوساطات والعلاقات الشخصية.

الإحالات والمراجع:

المؤلفات:

عزي عبد الرحمان. قوانين الإعلام في ضوء الإعلام الاجتماعي، قراء معرفية في النظام الأخلاقي ، (ط1)، تونس، الدار المتوسطة للنشر، 2014.

ريمي ريفل نقلا عن رضوان بوجمعة. الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر، دراسة سوسيومهنية (ط1). الجزائر العاصمة، الجزائر: دار طاكسيج، 2008.

مواقع الإنترنت:

بلوناس فريد. (2021)، الأسرع نموا في الجزائر. موقع أوراس ضمن العشرة الأوائل، <https://www.awras.com> تاريخ التصفح 15 أكتوبر 2021.

موقع أليكسا alexa ، <https://www.alexa.com/topsites/countries/DZ> : تاريخ التصفح: 18 فيفري 2021.

المراجع باللغة الأجنبية:

المقالات:

Beam, R. A. (2006). Organizational goals and priorities and the job satisfaction of US journalists. 83(1), pp. 169–185.

Djankov, S. M. (2003). Who owns the media? *Journal of Law and Economics*, 46(2), 341–382.

Hanitzsch, T. &. (2012). Does gender determine journalists' professional views? A reassessment based on cross-national evidence. 27(3) , pp. 257–277.

Plaisance, P. L. (2000). The concept of media accountability reconsidered. . *Journal of Mass Media Ethics* , 15 (4), 257–268 .

Singer, J. B. (2010). Quality control: Perceived effects of user-generated content on newsroom norms, values and routines. . *Journalism Practice* , 4(2), 127–142 .

الإحالات والمراجع باللغة الإنجليزية:

References

Books:

Azi, A. (2014). Media Laws in the Light of Social Media: Cognitive Readings in the Ethical System (1st ed.). Tunis: Al-Dar Al-Mutawasita for Publishing.

Reffel, R. (as cited in Boujemaa, R.). (2008). *The Journalist and the Correspondent in Algeria: A Socioprofessional Study* (1st ed.). Algiers, Algeria: Takseej Publishing.

Websites:

Blounas, F. (2021). *The Fastest Growing in Algeria: Awras among the Top Ten.* Awras. <https://www.awras.com>
(Accessed October 15, 2021)

Alexa. (2021). *Top Sites in Algeria.*
<https://www.alexa.com/topsites/countries/DZ>
(Accessed February 18, 2021)

Articles in Foreign Languages:

Beam, R. A. (2006). Organizational goals and priorities and the job satisfaction of US journalists. *83*(1), pp. 169–185.

Djankov, S. M. (2003). Who owns the media? *Journal of Law and Economics*, *46*(2), 341–382.

Hanitzsch, T. &. (2012). Does gender determine journalists' professional views? A reassessment based on cross-national evidence. *27*(3) , pp. 257–277.

Plaisance, P. L. (2000). The concept of media accountability reconsidered. . *Journal of Mass Media Ethics* , *15* (4), 257–268 .

Singer, J. B. (2010). Quality control: Perceived effects of user-generated content on newsroom norms, values and routines. . *Journalism Practice* , *4*(2), 127–142 .